

# **جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي للأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية**

إعداد

**د. أسماء عادل محمد سليم**  
مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة  
الاجتماعية - جامعة حلوان



د. أسماء عادل محمد سليم: مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية  
جامعة حلوان  
الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وتحديد مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وتعد من الدراسات الوصفية، وتم استخدام منهج المسح الشامل لعينه قوامها (٢٤٥) مفردة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، (٤٢) للمسؤولين عن تقديم الخدمات بالمنظمات الموجودة بقرية تطون - مركز إطسا - محافظة الفيوم، وتمثلت أدوات جمع البيانات في (استمارة استبيان لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، استمارة استبيان للمسؤولين، وتوصلت الدراسة إلى اثبات صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه" من المتوقع أن يكون مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً، أيضاً أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني والذي مؤداه" توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، أيضاً تم وضع آليات تخطيطية لتفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية من خلال ما تم عرضه في التراث النظري والجانب التطبيقي.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الأهلي، الأمن الاجتماعي، الهجرة غير الشرعية

**Abstract:**

The study aimed to determine the level of efforts of the private sector in achieving social security for the families of victims of illegal immigration, And Determine the level of social security dimensions of families of victims of illegal immigration, And is one of the descriptive studies, A comprehensive survey of a sample of (245) individuals was used for the families of victims of illegal immigration, (42) for those responsible for providing services in the organizations located in the village of Ttun - Etsa Center - Fayoum Governorate, The data collection tools included a questionnaire for the families of victims of illegal immigration, a questionnaire for officials, The study concluded that the first hypothesis of the study, which is that "the level of efforts of the private sector in achieving social security for the

families of victims of illegal immigration is expected to be high," The study also proved the validity of the second hypothesis, according to which there is a statistically significant correlation between the efforts of the private sector and achieving social security for the families of victims of illegal immigration. Also, planning mechanisms have been put in place to activate the efforts of the private sector in achieving social security for the families of victims of illegal immigration through what has been presented in the theoretical heritage and the applied side.

**Key words:** private sector, social security, illegal immigration.

### أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

تواجه معظم الدول النامية فجوة كبيرة بين تطلعات شبابها نحو مستوى معيشي أفضل للحياة، وبين قصور الموارد والإمكانيات المادية والبشرية عن تحقيق هذه التطلعات مما يزيد الأمر صعوبة (عثمان، ٢٠٠٣، ص. ٢٩٦)، وهذا دفع الشباب إلى ما يسمى بالهجرة غير الشرعية حيث أن هذا المصطلح حديث نسبياً، بالرغم من أن الهجرة ظاهرة قديمة، والهجرة هي انتقال الأشخاص فرادى وجماعات من موقع لآخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً، وقد عرف الإنسان مثل هذا الانتقال دون قيد أو عائق، حتى ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في القوانين محلياً ودولياً فظهرت الحدود وجوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت كثيراً من حرية تنقل الأفراد والجماعات ونظمت عملية الانتقال في إطار الهجرة المشروعة عبر الدول (السرياني، ٢٠١٠، ص. ٣)، وهذا ساعد علي نشوء هجرة موازية سميت بالهجرة غير الشرعية، بقيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوتائق أو تأشيرات مزورة، وغالباً ما تكون الهجرة غير الشرعية جماعية ونادراً ما تكون فردية وهي هجرة معروفة في كل العالم.

لذلك تتضارب التقديرات لمثل هذه الهجرة، ولكن منظمة العمل الدولية تقدرها ما بين (١٠-١٥%) من عدد المهاجرين في العالم (يونس، ٢٠١٣، ص. ١٥)، وأكد على ذلك دراسة ريدر Reidar (٢٠٠٧) حيث أظهرت هذه الدراسة حجم الارتفاع الواضح للمهاجرين غير الشرعيين نتيجة للرغبة في الحصول على الكسب السريع والمغامرة والحماس الزائد الذي يتمتع به الشباب وجموح تطلعاتهم إلى المستقبل والسعي المستمر

إلى بلوغ الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية مهما كلفهم ذلك من أخطار وتهديدات، إلا أن مصر عرفت الهجرة منذ عام ١٩٥٧ بأعداد قليلة ومحدودة، وبدأ المهاجرين في الازدياد اعتباراً من عام (١٩٦٨) وتناول دستور عام (١٩٧١) تنظيم الهجرة الشرعية وقد أتضحت خطورة قضية الهجرة غير الشرعية في مصر وبدأ التدوين الرسمي لها في عام ٢٠٠١ (حافظ، ٢٠١٠، ص. ٥٩)، كما تم القبض على (٦٤٩) شاباً، ثم ازداد هذا العدد من الشباب تدريجياً ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٢٠١٥) شاباً وقد وجد أن أعداد المفقودين خلال عام ٢٠٠٨ وصل إلى (١١٠٠) شاب مصري ما بين فقيد وقتيل (صابر، ٢٠٠٨، ص. ٣٠)، والتي يتراوح أعمارهم من سن الثامنة عشر إلى الثلاثين عاماً، ويكتشف الواقع عن تزايد ملحوظ في أعداد المهاجرين غير الشرعيين من المصريين، مع الاعتبار أن الدولة تعاقب بالسجن كل من أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها (الجريدة الرسمية، ٢٠١٦)، وأيضاً أشارت إحصائيات وجهود منظمة مكافحة الهجرة غير الشرعية في تقريرها السنوي خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧ أن إجمالي أعداد المرحّلين من دول مثل إيطاليا واليونان (٥٤٦) وطبقاً لبيان إحصائي قامت به أن عدد القضايا خلال تلك الفترة (٢٧٥) قضية هجرة غير شرعية، وأيضاً صدر بيان إحصائي بحالات الإحباط وعددهم (١١٣) حالة، وتم ضبط عدد (٥٨٠٣) شاباً خلال ذات الفترة منهم (١٨٩٩) مصري، وهذا ما أكدته دراسة بحثية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بين الشباب المصري الذي يرغب في الهجرة بصورة غير شرعية، حيث أكدت على ما يلي: (٥٨٧) شخصاً غرقوا في البحر المتوسط نتيجة الهجرة غير الشرعية عام ٢٠١٨، حسب تقديرات منظمة الهجرة الدولية، ١٧٧٣ ماتوا بسبب الهجرة غير الشرعية عام ٢٠١٧ (جريدة الوطن، ٢٠١٨).

كما أشارت الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية بقرية تطون - بمركز إطسا بمحافظة الفيوم حيث تمثل أحد المنافذ البحرية على خريطة مصر نحو إيطاليا، وأن محافظة الفيوم أحد المحافظات الأكثر ارتفاعاً للهجرة غير الشرعية، والتي تستخدم في كثير من الأحيان في نقل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من قلب مصر قاصدين الدول الأوروبية، عن طريق البحر من ليبيا إلى إيطاليا، وقد نالت قرية تطون أهميتها من خلال وجود ١٢ ألفاً من أبنائها في إيطاليا، عن طريق رحلات الهجرة غير الشرعية،

ورغم غرق (٣٠٠) من أبناء القرية في مياه البحر، كان آخرهم ١٣ من أبناء القرية على متن مركب رشيد وأيضاً تعاني تلك المناطق من أسباب الهجرة غير الشرعية مثل الفقر بسبب قلة فرص العمل وانخفاض الدخل وعدم مقدرته على سد احتياجات السكان وتلبيتها لتطلعاتهم، الزواج المبكر وارتفاع معدلات الأمية بالإضافة إلى تدهور الخدمات والمرافق (الدياسطي، ٢٠١٦، ص. ٢٥).

**حيث أكد على ذلك دراسة سولومن Solomon (2002)** حيث أشارت إلى أهمية التعرف على العوامل والدوافع والأسباب الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، توصلت النتائج إلى أن الشباب يفضلون المغامرة والتعرض للأضرار والمخاطر عن البقاء في بلادهم بحثاً عن فرص العمل المتاحة وخاصة في ظل ضعف المستوى الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين، وفي هذا الصدد يستطيع القطاع الأهلي القيام بدور كبير في توجيه ومساعدة الشباب سواء من ناحية التثقيف أو التدريب أو من الناحية العلاجية وتقديم الرعاية الطبية لهم أو خلق فرص عمل حقيقية لهم، وتقديم خدمات أخرى لأسرهم لتوعيتهم وإبعاد الشباب عن المخاطرة إلي المجهول، وأكد على ذلك دراسة سالم (٢٠١١)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه تلك الجمعيات والوصول لرؤية مستقبلية لتفعيلها في مجال التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية مواجهة الصعوبات التي تواجه تلك الجمعيات للحد من الهجرة غير الشرعية سواء نتيجة لعدم تناسب حملات التوعية مع الاحتياجات الفعلية لأهالي أسر المهاجرين، ونقص الموارد المالية اللازمة والخبراء والفنيين لتنفيذ حملات التوعية.

بالتالي فإن القطاع الأهلي يقوم بدور إيجابي وأساسي في التصدي للمشكلات المترتبة على الهجرة غير الشرعية من خلال اشباع الاحتياجات المجتمعية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وتقديم الخدمات الاجتماعية ونشر الوعي بالمخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية هادفة من ذلك الارتقاء بمستوى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية (أولاد الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، ص. ٥)، بالتالي إذا نظرنا إلى الجمعيات الأهلية نجد أنها الأسرع حركة، والأكثر مرونة، والأقل تكلفة في معالجة مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل فضلاً على أنها تركز في معظم أنشطتها على العمل التطوعي (Human Development Report 2000, p. 13)، وهناك العديد من الجمعيات

الأهلية بقرية تطون منها) جمعية تنمية المجتمع المشهورة برقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦، الجمعية المحمدية للبر والتنمية مشهورة برقم (٥١١) لسنة ٢٠٠٣، جمعية البر والتقوى للتنمية الخيرية مشهورة برقم ٥٠١ لسنة ٢٠٠٣ وكلاً من تلك الجمعيات يقدم العديد من الخدمات لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية منها تنظيم الندوات والحملات للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، تقديم قروض صغيرة لأسر الضحايا، محو أمية أسر الضحايا، تبصير أسر الضحايا بفرص العمل المتاحة، من هنا تأتي أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يعد أحد عناصر الأمن الإنساني والذي يعمل على تحقيق استقرار وهدوء وطمأنينة المجتمع وحماية أفراد وجماعته من المخاطر، وتعتبر الهجرة غير الشرعية هي أكبر مهددات الأمن الاجتماعي، لما ينتج عنها من آثار سلبية على الشباب وأسرهم والمجتمع ككل، وأكد على ذلك نتائج دراسة دكايم Dkin (2008) حيث خلصت أبرز نتائج تلك الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية بمثابة لجوء غير آمن على الأمن الاجتماعي للأفراد والدول التي يتم من خلالها الهجرة والدول أيضاً الحاضنة للهجرة غير الشرعية، وأنهم يمثلون خطورة على المواطنين، وأشارت أيضاً دراسة فيليب فاركويس Farques (٢٠٠٥) إلى أهمية تحديد الآثار التي يمكن أن تهدد الكيان الأسرى جراء الهجرة غير الشرعية وخاصة ما يمكن أن تتعرض له الأسرة من انهيار اجتماعي واقتصادي نتيجة للهجرة غير الشرعية وهذا من ضمن آثارها المجتمعية، أيضاً ما يمكن أن يقع من مشكلات على المجتمع كنتيجة لما يهدد الجو العائلي من مشكلات.

من خلال العرض السابق يتضح أن الحق في الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية من الحقوق الأساسية التي يجب أن تتمتع بها تلك الأسر، والحق في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية من الحقوق الملحة في ظل العالم المتغير الذي نعيشه الآن، لذلك يجب على الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة التركيز على حل المشكلات المجتمعية، من خلال استخدام كافة الأساليب والامكانيات المهنية للحد من خطورة الهجرة غير الشرعية كظاهرة لها تأثيرها على الأمن الاجتماعي، لأن مهنة الخدمة الاجتماعية لا تعمل من فراغ وإنما تتواءم مع احتياجات وتفاعل مع مشكلات، من خلال ما تعتمد عليه من إطار معرفي ومهاري وأخلاقي (عبد اللطيف، ١٩٩٨، ص. ٢١)، وبناءً على ما سبق تتحدد القضية الرئيسية

لدراسة فيما يلي " محاولة تحديد جهود القطاع الأهلي المبذولة بقرية تطون مركز إسطا، محافظة الفيوم، والتي من شأنها تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية".

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تعد قضية الهجرة غير الشرعية واحدة من أكثر القضايا خطورة في المجتمع المصري، وتأتي أهمية تلك القضية نتيجة للزيادة الملحوظة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين من جمهورية مصر العربية، وما يمثله ذلك من فاقد بشري يعطل خطط التنمية بالمجتمع، حيث تشير الإحصاءات وفقاً لمنظمة الهجرة الدولية إلى أن ١٧٧٣ مصري ماتوا غرقاً عام ٢٠١٧م، وأن ٥٨٧ ماتوا غرقاً أيضاً في عام ٢٠١٨م

٢- ما تواجهه أسر المهاجرين غير الشرعيين من عقبات، وما يواجهه المهاجر في المجتمع الجديد من أخطار تتمثل في عدم التمييز في العمل والسكن والأجور واللغة، إضافة إلى مشكلة الاندماج في المجتمع الجديد

٣- تعد قضية الأمن الاجتماعي من أخطر قضايا المجتمع لأنها تمس أفراد المجتمع وسلامتهم، وأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية هم من أكثر الفئات التي تحتاج إلى الأمن الاجتماعي.

٤- تكمن أهمية الدراسة أيضاً في محاولة للوقوف على جهود القطاع الأهلي لتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية باعتبار أن أمن الأفراد يترتب عليه بالضرورة أمن المجتمع وسلامته.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- تحديد مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٢- تحديد مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٣- تحديد أكثر جهود القطاع الأهلي ارتباطاً بتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٤- تحديد الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٥- تحديد مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

٦- محاولة التوصل لتفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

رابعاً: فروض الدراسة:

(١) الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً ". ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: ١- رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ٢- الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات، ٣- الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ٤- الجهود التنسيقية بين المنظمات.

(٢) الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً ". ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: ١- توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ٢- تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ٣- توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية للمتضررين من الهجرة غير الشرعية.

(٣) الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ".

(٤) الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات أرباب الأسر والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ".

(٦) الفرض الخامس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات أرباب الأسر والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ".

### خامساً: الإطار المفاهيمي الضابط للدراسة:

١- مفهوم القطاع الأهلي: للقطاع الأهلي مسميات عديدة وتختلف حسب المجتمع ففي مصر وكثير من الدول العربية تعرف بالجمعيات الأهلية والخاصة، وفي دول الخليج يطلق عليها اسم الجمعيات ذات النفع العام، أو الجمعيات التطوعية أو غير الربحية، أو غير الحكومية، أو القطاع الثالث، ويعرف أيضاً على أنه منظمات تطوعية ديمقراطية غير مستهدفة للربح والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تنقيفية أو مشروعات تنمية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ص. ٢١)، ويتحدد مفهوم القطاع الأهلي إجرائياً لهذه الدراسة فيما يلي: منظمات تعمل بشكل اختياري أو طوعي من ضمن أنشطتها مكافحة الهجرة غير الشرعية، منظمات تساهم في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، منظمات لها أساليبها الخاصة في تقديم الخدمات لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، منظمات تساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراد الهجرة غير الشرعية.

٢- مفهوم الأمن الاجتماعي: مصطلح الأمن يعني security وهي الطمأنينة والتأمين (زهرا، ١٩٧٢، ص. ١٦٧)، ومصطلح اجتماعي social هو كل ما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات (بدوي، ١٩٨٢، ص. ٣٩٧)، ويشير مفهوم الأمن الاجتماعي بأنه "الخطط والإجراءات التي تضعها السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تجبير الطاقات المخبئة في داخل الإنسان للحصول على أكبر قدر من الناتج الذي ينعكس بدوره على رفاهية المجتمع واستقراره (القزويني، ٢٠٠٩، ص. ٨)، ويعرف الأمن بأنه "هو الإحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان وهناك عدة أنواع من الأمن، ويعتبر الأمن الاجتماعي: أحد أنواع الأمن الشامل" والذي يجمع الأنواع التالية: (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن النفسي، الأمن البيئي، الأمن القومي، الأمن الثقافي)، (محمد، ٢٠٠٧، ص. ١٥)، ويتحدد المفهوم الإجرائي لمفهوم الأمن الاجتماعي لهذه الدراسة فيما يلي: مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي للأسرة داخل المجتمع، العيش باستقرار وهدوء تحت مظلة القانون، يتمثل في كافة أشكال الرعاية الاجتماعية التي تقدم لأفراد داخل المجتمع، يتحقق من خلال الولاء للوطن والمحافظة على استقراره وأمنه، يتحقق

من خلال إصلاح النظام التعليمي وطريقة تربية الأجيال وتنمية العقول، وتوفير فرص العمل والرعاية للأسرة والمحيطين من أفراد المجتمع.

٣- مفهوم الهجرة غير شرعية: هي ظاهرة عالمية تعنى الانتقال من بلد إلى آخر عبر وسائل غير نظامية أو غير قانونية أو غير شرعية للوصول إلى المكان الذي يريد المهاجرون غير الشرعيين الوصول إليه (قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج، ١٩٨٣)، وقد أقر فقهاء القانون الدولي والاتفاقيات والعهود الدولية بأن الهجرة حق من الحقوق القانونية للإنسان واعتبارها حقاً طبيعياً إلا أنها تتعارض مع أحكام وقواعد وقوانين الدول فلكل دولة حق تنظيم الدخول والخروج منها وإليها عبر المنافذ الشرعية وتحديد فترة الإقامة بها باعتبار ذلك من مظاهر السيادة وبناءً على ما تقدم فإن الهجرة تخضع للقوانين الداخلية والدولية وعند قيام الأفراد بالهجرة خلافاً للقوانين والقواعد والاشتراطات الدولية أو الداخلية فإن هذه الهجرة تصبح هجرة غير شرعية (عيد، ٢٠١٠، ص. ٥٠)، ويتحدد المفهوم الإجرائي للهجرة غير الشرعية وفقاً لهذه الدراسة فيما يلي: تسلل الفرد إلى دولة أخرى غير مرخص له بالإقامة فيها، والانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانونين الدولي والداخلي، نتيجة لها يتم فقدان بعض الأفراد ولم يتم العثور على شيء يتعلق بهم (جثه- إثبات هوية) ولم تصل لأسرهم أي معلومات عنهم لا بالفقد أو الوفاة، وتستفيد أسرهم من الخدمات المقدمة بأحد الجمعيات الأهلية بقرية تطون مركز إسطا محافظة الفيوم.

سادساً: المنطلقات النظرية للدراسة: تستند الباحثة في دراستها على نظرية المنظمات: حيث أن المنظمة كيان يهدف إلى تحقيق أغراض معينة ويتمتع بشخصية معنوية، وتعد أيضاً المكان الذي يتم من خلاله تقديم الخدمات لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وفي ضوء هذه النظرية هناك ضرورة لتفهم الأخصائيين الاجتماعيين والباحثين والعاملين بالمنظمة لطبيعة المنظمات التي يعمل معها والمنظمات الأخرى التي يعمل في نطاقها، ويتعاون معها بشكل مستمر حتى يتمكن من مساعدة نسق العميل والمجتمع المحلي الذي يعمل معه، وأن يهتم بدراسة وتحليل هذه المنظمات وتحديد مستوى تحليلها، وعليه تفهم مدى تأثير الظروف البيئية والاجتماعية على المنظمة والتي تؤثر بشكل كبير في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها (محمد، ٢٠١١، ص. ٣٩)، وقد استفادت الباحثة من هذه

**النظرية في الدراسة الحالية:** حيث أنها تتعامل مع منظمات غير رسمية لتحقيق الأمن الاجتماعي لضحايا الهجرة غير الشرعية، ويمكن أن تساعد نظرية المنظمات في تفسير شكل العلاقة داخل القطاع الأهلي، وكيفية إتمام التكامل والتنسيق بين جهود تلك المنظمات لتحقيق الأمن الاجتماعي لضحايا الهجرة غير الشرعية، وكيفية تطوير المنظمة من نفسها وتبني أعضائها لقيم اجتماعية مشتركة، ومدى تفاعلها مع البيئة الخارجية لتحقيق مزيداً من الفعالية لجهودها وآليات عملها بما يحقق الأمن الاجتماعي.

**سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:**

(١) **نوع الدراسة ومنهجها:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتعتبر الدراسة الوصفية من أنسب الدراسات التي تصلح لموضوع الدراسة، حيث أن الدراسة الحالية تركز على وصف وتحديد (جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية)، وتعتمد هذه الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لأسر ضحايا الهجرة الشرعية المستفيدين من خدمات الجمعيات الموجودة بقرية تطون-مركز إطسا-محافظة الفيوم، ومنهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين بتلك الجمعيات.

(١) **حدود الدراسة: (أ) الحدود البشرية للدراسة وتتمثل في :**

١- حصر شامل أسر ضحايا الهجرة الشرعية المستفيدين من خدمات المنظمات الموجودة بقرية تطون-مركز إطسا-محافظة الفيوم، وعددهم (٢٤٥) مفردة.

٢- حصر شامل المسؤولين عن تقديم الخدمات بالمنظمات الموجودة بقرية تطون-مركز إطسا-محافظة الفيوم، وعددهم (٤٢) مفردة.

(ب) **الحدود المكانية للدراسة وتتمثل في:** (جمعية تنمية المجتمع-الجمعية المحمدية للبر والتنمية- جمعية البر والتقوى) بقرية تطون- مركز إطسا- محافظة الفيوم وجاء توزيع المسؤولين والمستفيدين بمنظمات الدراسة كالتالي:

**جدول (١) يوضح توزيع المسؤولين والمستفيدين من منظمات الدراسة**

م	المنظمة	التبعية	المسؤولين	المستفيدين
١	جمعية تنمية المجتمع	أهلية	١٢	٩٠
٢	الجمعية المحمدية للبر والتنمية	أهلية	١٥	٨٠
٣	جمعية البر والتقوى	أهلية	١٥	٧٥
	المجموع	٣	٤٢	٢٤٥

ومن أهم مبررات اختيار تلك المنظمات: - أنها الأكثر خبرة في مجال عملها، تخدم العديد من المستفيدين من أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمحافظة الفيوم، إبداء المسؤولين الترحيب بتطبيق البحث لديهم.

(ج) الحدود الزمنية للدراسة وتمثل في: فترة جمع البيانات (٦-٢٠: ١٥-٧-٢٠١٩م).

- أدوات الدراسة: تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(١) استمارة استبيان لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية حول جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية: قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات السابقة، واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع على الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرت الباحثة الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها على عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ألفا - كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٤) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٢) استمارة استبيان للمسؤولين حول جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية: بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من متغيرات الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع على الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرت الباحثة الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها على عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءً على ذلك تم

صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرت الباحثة ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسؤولين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٩) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

- **تحديد مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي:** للحكم على مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة (٣ - ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

#### جدول (٢) مستويات المتوسطات الحسابية

مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى ١.٦٧
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٨ إلى ٢.٣٤
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣

- **أساليب التحليل الإحصائي:** تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، وتحليل الانحدار البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل التحديد، اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه.

نتائج الدراسة الميدانية: المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة:

(أ) وصف أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مجتمع الدراسة:

جدول (٣) وصف أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مجتمع الدراسة (ن=٢٤٥)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٤٦	٧
٢	متوسط الدخل الشهري للأسرة	١٩٣٧	٥٠٧
م	النوع	ك	%
١	ذكر	١٣٠	٥٣.١
٢	أنثى	١١٥	٤٦.٩
	المجموع	٢٤٥	١٠٠
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	متزوج	١٩٤	٧٩.٢

٢	مطلق	٢٤	٩.٨
٣	أرمل	٢٧	١١
	المجموع	٢٤٥	١٠٠
م	الحالة التعليمية	ك	%
١	أمي	٢٥	١٠.٢
٢	يقرأ ويكتب	٦١	٢٤.٩
٣	تعليم أساسي	٥٨	٢٣.٧
٤	مؤهل متوسط	٥٥	٢٢.٤
٥	مؤهل جامعي	٤٦	١٨.٨
	المجموع	٢٤٥	١٠٠
م	الوظيفة	ك	%
١	قطاع حكومي	٥٧	٢٣.٣
٢	قطاع خاص	١١٠	٤٤.٩
٣	أعمال حرة	٣٥	١٤.٣
٤	بالمعاش	٢٠	٨.٢
٥	لا يعمل	٢٣	٩.٤
	المجموع	٢٤٥	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:- متوسط سن أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية (٤٦) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً، متوسط الدخل الشهري لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية (١٩٣٧) جنيه، وبانحراف معياري (٥٠٧) جنيه تقريباً، أكبر نسبة من أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ذكور بنسبة (٥٣.١%)، بينما الإناث بنسبة (٤٦.٩%)، أكبر نسبة من أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية متزوجين بنسبة (٧٩.٢%)، ثم أرمل بنسبة (١١%)، يليها مطلق بنسبة (٩.٨%)، أكبر نسبة من أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية يقرأون ويكتبون بنسبة (٢٤.٩%)، ثم تعليم أساسي بنسبة (٢٣.٧%)، يليها الحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة (٢٢.٤%)، ثم الحاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (١٨.٨%)، وأخيراً أميين بنسبة (١٠.٢%)، أكبر نسبة من أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية عاملين بالقطاع الخاص بنسبة (٤٤.٩%)، ثم القطاع الحكومي بنسبة (٢٣.٣%)، يليها أعمال حرة بنسبة (١٤.٣%)، ثم لا يعمل بنسبة (٩.٤%)، وأخيراً بالمعاش بنسبة (٨.٢%)، ويتضح مما سبق أن هناك اختلاف في أعمار المستفيدين، مما يعكس أن أرباب أسر الضحايا في احتياج شديد للخدمات، وانخفاض متوسط الدخل الشهري لأرباب تلك الأسر يعكس ضعف مستوى الدخل لديهم حيث أنهم يعملون في مهن بسيطة ذات دخل منخفض، أما زيادة نسبة الذكور والمتزوجون فإنها تدل على أن معظم الشباب المهاجر لديه عائل يتحمل مسؤوليات الأسرة، وجاءت زيادة نسبة الذين يقرأون ويكتبون وذلك يؤكد على بساطة تلك الأسر، كما أن أكبر نسبة لأرباب الأسر يعملون بالقطاع الخاص وذلك نتيجة لدرجة المستوى التعليمي، وبالتالي فإن أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية في حاجه ماسه للخدمات المقدمة لهم من القطاع الأهلي بقرية تطون - مركز إطسا - محافظة الفيوم.

(ب) وصف المسؤولين مجتمع الدراسة:

جدول (٤) وصف المسؤولين مجتمع الدراسة (ن=٤٢)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٣٩	٦
٢	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	٩	٣
م	النوع	ك	%
١	ذكر	٢٣	٥٤.٨
٢	أنثى	١٩	٤٥.٢
المجموع			
م	المؤهل العلمي	ك	%
١	مؤهل فوق متوسط	٥	١١.٩
٢	مؤهل جامعي	٣٧	٨٨.١
المجموع			
م	الوظيفة	ك	%
١	رئيس مجلس إدارة	٣	٧.١
٢	نائب رئيس مجلس إدارة	٣	٧.١
٣	عضو مجلس إدارة	١٢	٢٨.٦
٤	أمين صندوق	٣	٧.١
٥	مدير تنفيذي	٣	٧.١
٦	مسئول نشاط	٨	١٩
٧	إداري	١٠	٢٣.٨
المجموع			
		٤٢	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن: متوسط سن المسؤولين (٣٩) سنة، وانحراف معياري (٦) سنوات تقريباً، متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (٩) سنوات، وانحراف معياري (٣) سنوات تقريباً، أكبر نسبة من المسؤولين ذكور بنسبة (٥٤.٨%)، بينما الإناث بنسبة (٤٥.٢%)، أكبر نسبة من المسؤولين حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٨٨.١%)، ثم الحاصلين علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (١١.٩%)، أكبر نسبة من المسؤولين وظيفتهم عضو مجلس إدارة بنسبة (٢٨.٦%)، ثم إداري بنسبة (٢٣.٨%)، يليها مسئول نشاط بنسبة (١٩%)، وأخيراً رئيس مجلس إدارة، نائب رئيس مجلس إدارة، أمين صندوق، مدير تنفيذي بنسبة (٧.١%)، مما يعكس أن هناك تفاوت بين أعمار المسؤولين، وأنهم يمتلكون العديد من الخبرات وفقاً لعدد سنوات العمل داخل منظمات القطاع الأهلي، وأيضاً جاءت أكبر نسبة حاصلين علي مؤهل جامعي بالتالي فإنهم يمتلكون القدرة علي استثمار خبراتهم مع المستوى التعليمي لديهم لتقديم الخدمات بشكل أفضل للمستفيدين من الخدمات، أيضاً الجدول يعكس تنوع المهام والمسئوليات داخل المنظمات وذلك لسهولة تحقيق أهداف تلك المنظمات، وإدارتها بشكل جيد مما يسهل علي أرباب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية الاستفادة من الخدمات المقدمة.

المحور الثاني: جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية: (١) رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية: جدول (٥) رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتغير ككل		
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	توضح المنظمة سياستها العامة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٤٠	٩٨	٥	٢	-	-	٢.٩٨	٠.١٤	١
٢	تستعين المنظمة بالكفاءات القادرة على التعامل مع أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٣٠	٩٣.٩	١٥	٦.١	-	-	٢.٩٤	٠.٢٤	٢
٣	تضع المنظمة قواعد يلتزم بها أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية للحصول على الخدمات	٢٢١	٩٠.٢	٢٤	٩.٨	-	-	٢.٩	٠.٣	٤
٤	توفر المنظمة خدماتها لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بشكل مستمر	٢٢١	٩٠.٢	٢٤	٩.٨	-	-	٢.٩	٠.٣	٤
٥	توفر المنظمة قاعدة بيانات لسهولة حصول أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية على الخدمات	٢٢٦	٩٢.٢	١٨	٧.٣	١	٠.٤	٢.٩٢	٠.٢٩	٣
مستوى مرتفع								٢.٩٣	٠.١٨	

يوضح الجدول السابق أن: مستوى رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توضح المنظمة سياستها العامة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٨)، ثم جاء بالترتيب الثاني تستعين المنظمة بالكفاءات القادرة على التعامل مع أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وأخيراً تضع المنظمة قواعد يلتزم بها أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية للحصول على الخدمات، وتوفر المنظمة خدماتها لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بشكل مستمر بمتوسط حسابي (٢.٩)، مما يعكس حرص المسؤولين بالمنظمات على تطوير مستوى الخدمة المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه نتائج دراسة محمد عبد الشافي (٢٠١٤)

جدول (٦) رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسئولون (ن=٢٤)

م	العبارات	الاستجابات					
		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	تطور المنظمة من سياستها باستمرار لإكساب العاملين بها المهارات والخبرات	٣٩	٩٢.٩	٣	٧.١	-	-
٢	تستعين المنظمة بالكفاءات القادرة على إنجاز أهدافها	٣٥	٨٣.٣	٧	١٦.٧	-	-
٣	توفر المنظمة خدماتها لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بشكل مستمر	٣٠	٧١.٤	١٢	٢٨.٦	-	-
٤	تطور المنظمة باستمرار قاعدة البيانات الخاصة بالخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٨	٦٦.٧	١٤	٣٣.٣	-	-
٥	تنفذ المنظمة دورات تدريبية وتستعين بالجهات الأكاديمية والأمنية	٢٥	٥٩.٥	١٥	٣٥.٧	٢	٤.٨
مستوى مرتفع		٢٠٢٩	٢.٧٤	المتغير ككل			

يوضح الجدول السابق أن مستوى رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تطور المنظمة من سياستها باستمرار لإكساب العاملين بها المهارات والخبرات بمتوسط حسابي (٢.٩٣)، ثم جاء بالترتيب الثاني تستعين المنظمة بالكفاءات القادرة على إنجاز أهدافها بمتوسط حسابي (٢.٨٣)، وأخيراً تنفذ المنظمة دورات تدريبية وتستعين بالجهات الأكاديمية والأمنية بمتوسط حسابي (٢.٥٥)، بالتالي فإن نتائج الجدول تعكس حرص المنظمات على رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وأهمية نشر الوعي داخل المجتمع والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، وضرورة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في التوعية المجتمعية.

(٢) الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات:

جدول (٧) الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			ك	%	ك	%	ك	%		
١	٠.٢	٢.٩٦	-	-	٤.١	١٠	٩٥.٩	٢٣٥	تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية	١
٢	٠.٢٣	٢.٩٤	-	-	٥.٧	١٤	٩٤.٣	٢٣١	تستعين المنظمة بالخبراء والمتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية	٢
٤	٠.٢٨	٢.٩١	-	-	٨.٦	٢١	٩١.٤	٢٢٤	تتبادل المنظمة البرامج التدريبية مع المنظمات الأخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٣
٣	٠.٢٦	٢.٩٣	-	-	٧.٣	١٨	٩٢.٧	٢٢٧	تساهم المنظمة في وضع برامج تدريبية للحماية من الهجرة غير الشرعية	٤
٥	٠.٣١	٢.٨٩	-	-	١٠.٦	٢٦	٨٩.٤	٢١٩	تستفيد المنظمة من الكوادر الأمنية، أجهزة الشرطة في عقد دوراتها التدريبية	٥
مستوى مرتفع	٠.١٨	٢.٩٣	المتغير ككل							

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني تستعين المنظمة بالخبراء والمتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وأخيراً تستفيد المنظمة من الكوادر الأمنية، أجهزة الشرطة في عقد دوراتها التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٨٩)، مما يعكس حرص المنظمات على رفع مستوى الجهود الفنية، حيث أن الهجرة غير شرعية تشكل خطورة على المجتمع تستدعي مواجهتها بكافة الطرق والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، وأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية قد أشادوا بمستوى الجهود الفنية المقدمة لهم .

جدول (٨) الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات كما يحددها المسئولون (ن=٤٢)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						
			لا		إلى حد ما		نعم		
			ك	%	ك	%	ك	%	
٢	٠.٤٢	٢.٧٩	-	-	٢١.٤	٩	٧٨.٦	٣٣	تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية
١	٠.٣٨	٢.٨٣	-	-	١٦.٧	٧	٨٣.٣	٣٥	تستعين المنظمة بالخبراء والمتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية
٣	٠.٤٣	٢.٧٦	-	-	٢٣.٨	١٠	٧٦.٢	٣٢	تتبادل المنظمة البرامج التدريبية مع المنظمات الأخرى لمكافحة الهجرة غير الشرعية
٤	٠.٤٨	٢.٦٧	-	-	٣٣.٣	١٤	٦٦.٧	٢٨	تساهم المنظمة في وضع برامج تدريبية للحماية من الهجرة غير الشرعية
٥	٠.٤٩	٢.٦٢	-	-	٣٨.١	١٦	٦١.٩	٢٦	تستفيد المنظمة من الكوادر الأمنية، أجهزة الشرطة في عقد دوراتها التدريبية
مستوى مرتفع	٠.٢٦	٢.٧٣	المتغير ككل						

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تستعين المنظمة بالخبراء والمتخصصين لتنفيذ الدورات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٨٣)، ثم جاء بالترتيب الثاني تستخدم المنظمة الأساليب الحديثة في تحديد الاحتياجات التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٧٩)، وأخيراً تستفيد المنظمة من الكوادر الأمنية، أجهزة الشرطة في عقد دوراتها التدريبية بمتوسط حسابي (٢.٦٢)، وقد يعكس ذلك أن هناك جهود فنية تبذل لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وذلك يشير إلى الاهتمام من جانب منظمات القطاع الأهلي بتلك الأسر ومساعدتهم للحصول على حقوقهم .

(٣) الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

جدول (٩) الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠.٢٢	٢.٩٥	-	-	٥.٣	١٣	٩٤.٧	٢٣٢	تقوم المنظمة بتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية	١
٢	٠.٢٩	٢.٩١	٠.٤	١	٧.٨	١٩	٩١.٨	٢٢٥	تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم لأسر الضحايا	٢
٣	٠.٣	٢.٩١	٠.٤	١	٨.٢	٢٠	٩١.٤	٢٢٤	للمنظمة سياسة واضحة للتعامل مع أسر الضحايا	٣
٢	٠.٢٩	٢.٩١	٠.٤	١	٧.٨	١٩	٩١.٨	٢٢٥	تصدى المنظمة لسماسرة الهجرة غير الشرعية	٤
٤	٠.٣٣	٢.٩	٠.٨	٢	٨.٦	٢١	٩٠.٦	٢٢٢	تتعاون المنظمة مع النيابة لتوضيح عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من أختام وتأثيرات مزورة	٥
مستوى مرتفع	٠.٢٢	٢.٩٢	المتغير ككل							

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تقوم المنظمة بتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ثم جاء بالترتيب الثاني تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم لأسر الضحايا، وتصدى المنظمة لسماسرة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩١)، وأخيراً تتعاون المنظمة مع النيابة العامة لتوضيح عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من أختام وتأثيرات مزورة بمتوسط حسابي (٢.٩)، مما يعكس اهتمام المنظمات بالتعامل والتواصل مع الجهات ذات الصلة للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وتوجيههم لمعرفة حقوقهم وحقوق الابن الضحية من الناحية القانونية .

جدول (١٠) الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسئولون (ن=٤٢)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاستجابات						العبارات	م
			لا		إلى حد ما		نعم			
			ك	%	ك	%	ك	%		
١	٠.٣	٢.٩	-	-	٩.٥	٤	٩٠.٥	٣٨	تقوم المنظمة بتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية	١
١	٠.٣	٢.٩	-	-	٩.٥	٤	٩٠.٥	٣٨	تستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم لأسر الضحايا	٢
٣	٠.٤٨	٢.٦٤	-	-	٣٥.٧	١٥	٦٤.٣	٢٧	للمنظمة سياسة واضحة للتعامل مع أسر الضحايا	٣
٤	٠.٤٩	٢.٦٢	-	-	٣٨.١	١٦	٦١.٩	٢٦	تصدى المنظمة لسماسرة الهجرة غير الشرعية	٤
٢	٠.٤٦	٢.٧١	-	-	٢٨.٦	١٢	٧١.٤	٣٠	تعاون المنظمة مع النيابة لتوضيح عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من أختام وتأثيرات مزورة	٥
مستوى مرتفع	٠.٢٥	٢.٧٦	المتغير ككل							

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسئولون مرتفعاً حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تقوم المنظمة بتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية، وتستعين المنظمة بالأخصائيين الاجتماعيين لتقديم الدعم اللازم لأسر الضحايا بمتوسط حسابي (٢.٩)، ثم جاء بالترتيب الثاني تعاون المنظمة مع النيابة لتوضيح عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من أختام وتأثيرات مزورة بمتوسط حسابي (٢.٧١)، وأخيراً تصدى المنظمة لسماسرة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٢)، مما يعكس اهتمام المسئولين بتلك المنظمات بالتعامل والتواصل مع الجهات ذات الصلة للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وتوجيههم لمعرفة حقوقهم وحقوق الابن الضحية من الناحية القانونية.

(٤) الجهود التنسيقية بين المنظمات:

جدول (١١) الجهود التنسيقية بين المنظمات كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	الترتيب	
		نعم		لا		المتوسط الحسابي	المتغير ككل			
		ك	%	ك	%					
١	تدعيم المشاركة الديمقراطية بين المنظمات العاملة بمجال الهجرة	٢٣٣	٩٥.١	١٢	٤.٩	-	٢.٩٥	٠.٢٢	١	
٢	تبادل المنظمات المعلومات بشأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٣٣	٩٤.٧	١٢	٤.٩	١	٢.٩٤	٠.٢٥	٢	
٣	عقد لقاءات دورية بين المنظمات العاملة في مجال الهجرة	٢٣١	٩٤.٣	١٣	٥.٣	١	٢.٩٤	٠.٢٦	٣	
٤	تشكل المنظمة لجان تقصى حقائق للتعامل مع مشكلات المتضررين	٢٢٦	٩٢.٢	١٨	٧.٣	١	٢.٩٢	٠.٢٩	٤	
٥	عمل حملات مشتركة لنشر الوعي القانوني والتشريعي المتعلق بالهجرة غير الشرعية	٢١٦	٨٨.٢	٢٨	١١.٤	١	٢.٨٨	٠.٣٤	٥	
المتغير ككل								٢.٩٣	٠.٢١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود التنسيقية بين المنظمات كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تدعيم المشاركة الديمقراطية بين المنظمات العاملة بمجال الهجرة بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ثم جاء بالترتيب الثاني تبادل المنظمات المعلومات بشأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وأخيراً عمل حملات مشتركة لنشر الوعي القانوني والتشريعي المتعلق بالهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، مما يعكس الحرص الشديد من جانب المنظمات لتحقيق التنسيق والمشاركة الديمقراطية بين جميع المنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية بمحافظة الفيوم لنشر الوعي القانوني والتشريعي المتعلق بالهجرة غير الشرعية.

جدول (١٢) الجهود التنسيقية بين المنظمات كما يحددها المسئولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات						الانحراف المعياري	الترتيب	
		نعم		لا		المتوسط الحسابي	المتغير ككل			
		ك	%	ك	%					
١	تدعيم المشاركة الديمقراطية بين المنظمات العاملة بمجال الهجرة	٢٩	٦٩	١٣	٣١	-	٢.٦٩	٠.٤٧	٢	
٢	تبادل المنظمات المعلومات بشأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٨	٦٦.٧	١٢	٢٨.٦	٢	٢.٦٢	٠.٥٨	٤	
٣	عقد لقاءات دورية بين المنظمات العاملة في مجال الهجرة	٢٩	٦٩	١١	٢٦.٢	٢	٢.٦٤	٠.٥٨	٣	
٤	تشكل المنظمة لجان تقصى حقائق للتعامل مع مشكلات المتضررين	٢٩	٦٩	١١	٢٦.٢	٢	٢.٦٤	٠.٥٨	٣	
٥	عمل حملات مشتركة لنشر الوعي القانوني والتشريعي المتعلق بالهجرة غير الشرعية	٣٢	٧٦.٢	٨	١٩	٢	٢.٧١	٠.٥٥	١	
المتغير ككل								٢.٦٦	٠.٤٣	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الجهود التنسيقية بين المنظمات كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول عمل حملات مشتركة لنشر الوعي القانوني والتشريعي المتعلق بالهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٧١)، ثم جاء بالترتيب الثاني تدعيم المشاركة الديمقراطية بين المنظمات العاملة بمجال الهجرة بمتوسط حسابي (٢.٦٩)، وأخيراً تبادل المنظمات المعلومات بشأن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٢)، وقد يعكس ذلك أن الجهود التنسيقية بين المنظمات هامة جداً وضرورية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، نظراً لخطورة تلك الظاهرة على المجتمع بأكمله الأمر الذي يتطلب ضرورة تضافر الجهود وتنسيقها بين الجهات والأطراف المعنية بتلك القضية.

المحور الثالث: أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

(١) توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

جدول (١٣) توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية

كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتغير ككل	
		نعم		لا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		الترتيب
		ك	%	ك	%				
١	تسهم الأنشطة التوعوية في حماية الأفراد من مخاطر الوقوع في الهجرة الغير شرعية	٢١٥	٨٧.٨	٢٩	١١.٨	٢.٨٧	٠.٣٥	٨	
٢	تسهم الدورات التثقيفية والمؤتمرات في تنمية وعى الأفراد بعدم انتهاك الحقوق البحرية والبرية للدول	٢٠٩	٨٥.٣	٣٥	١٤.٣	٢.٨٥	٠.٣٧	٩	
٣	الاستعانة بالخبراء والجهات الأمنية لتنمية وعى الأفراد بمخاطر الهجرة غير الشرعية وطرق الوقاية منها	٢١٢	٨٦.٥	٣٣	١٣.٥	٢.٨٧	٠.٣٤	٦	
٤	إعلان المنظمة عن آليات حمايتها يساعد الأفراد في الإبلاغ عن حالات الهجرة غير الشرعية	٢٢٧	٩٢.٧	١٨	٧.٣	٢.٩٣	٠.٢٦	٣	
٥	تستخدم المنظمة أدلة إرشادية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٢٣٧	٩٦.٧	٨	٣.٣	٢.٩٧	٠.١٨	١	
٦	تتعاون المنظمة مع وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٢١٧	٨٨.٦	٢٨	١١.٤	٢.٨٩	٠.٣٢	٥	
٧	تحرص المنظمة على شرح المواد القانونية، وطرق العقوبة لتفادي حالات جديدة للهجرة غير الشرعية	٢٢٤	٩١.٤	٢٠	٨.٢	٢.٩١	٠.٣	٤	
٨	يسهم نشر نتائج الدراسات والأبحاث التي تجريها المنظمة من رفع مستوى المعرفة الأمنية للأفراد	٢١٤	٨٧.٣	٣١	١٢.٧	٢.٨٧	٠.٣٣	٧	
٩	تحرص المنظمة على تنمية الوعي بأهمية الترابط الأسرى	٢٣٢	٩٤.٧	١٢	٤.٩	٢.٩٤	٠.٢٥	٢	
						٢.٩	٠.٢٢	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول السابق أن: مستوى توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تستخدم المنظمة أدلة إرشادية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٧)، ثم جاء بالترتيب الثاني تحرص المنظمة على تنمية الوعي بأهمية الترابط الأسري بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وأخيراً تسهم الدورات التثقيفية والمؤتمرات في تنمية وعي الأفراد بعدم انتهاك الحقوق البحرية والبرية للدول بمتوسط حسابي (٢.٨٥)، وقد يعكس ذلك إهتمام منظمات القطاع الأهلي بتوفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، حيث أن التوعية والثقافة الأمنية لها دورا كبيرا في الحد من تلك الظاهرة، ومحاولة إسهام تلك المنظمات في حل المشكلة وتحقيق الاستقرار داخل أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وتحقيق الأمن الاجتماعي

جدول (١٤) توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات					
		نعم		إلى حد ما		لا	
		%	ك	%	ك	%	ك
١	تسهم الأنشطة التوعوية في حماية الأفراد من مخاطر الوقوع في الهجرة غير شرعية	٣٣	٧٨.٦	٨	١٩	١	٢.٤
٢	تسهم الدورات التثقيفية والمؤتمرات في تنمية وعي الأفراد بعدم انتهاك الحقوق البحرية والبرية للدول	٣١	٧٣.٨	١٠	٢٣.٨	١	٢.٤
٣	الاستعانة بالخبراء والجهات الأمنية لتنمية وعي الأفراد بمخاطر الهجرة غير الشرعية وطرق الوقاية منها	٣٠	٧١.٤	١٢	٢٨.٦	-	-
٤	إعلان المنظمة عن الآليات حمايتها يساعد الأفراد في الإبلاغ عن حالات الهجرة غير الشرعية	٣٠	٧١.٤	١٠	٢٣.٨	٢	٤.٨
٥	تستخدم المنظمة أدلة إرشادية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٢٦	٦١.٩	١٦	٣٨.١	-	-
٦	تتعاون المنظمة مع وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية	٢٧	٦٤.٣	١٣	٣١	٢	٤.٨
٧	تحرص المنظمة على شرح المواد القانونية، وطرق العقوبة لتفادى حالات جديدة للهجرة غير الشرعية	٢٧	٦٤.٣	١٥	٣٥.٧	-	-
٨	يسهم نشر نتائج الدراسات والأبحاث التي تجريها المنظمة من رفع مستوى المعرفة الأمنية للأفراد	٣٠	٧١.٤	١٢	٢٨.٦	-	-
٩	تحرص المنظمة على تنمية الوعي بأهمية الترابط الأسري	٣١	٧٣.٨	١١	٢٦.٢	-	-
المتغير ككل							٢.٦٩
مستوى مرتفع							٠.٢٩

يوضح الجدول السابق أن: مستوى توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تسهم الأنشطة التوعوية في حماية الأفراد من مخاطر الوقوع في الهجرة الغير شرعية بمتوسط حسابي (٢.٧٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني تحرص المنظمة على تنمية الوعي بأهمية الترابط الأسرى بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وأخيراً تتعاون المنظمة مع وسائل الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦)، مما يعكس حرص المسؤولين داخل منظمات القطاع الأهلي على توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وأكد على ذلك نتائج دراسة دكايم (Dkim) (2008).

## (٢) تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

جدول (١٥) تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		لا		إلى حد ما				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	يسهم سرعة التعامل مع أسر الضحايا في زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع	٢٣٤	٩٥.٥	١٠	٤.١	١	٠.٤	٢.٩٥	٠.٢٣	٤
٢	يسهم سرعة التعامل مع الضحايا في تحقيق الأمن الاجتماعي	٢٣٥	٩٥.٩	٩	٣.٧	١	٠.٤	٢.٩٦	٠.٢٣	٣
٣	نشر أهمية وجود العلاقات الدبلوماسية بين الدول	٢٣٦	٩٦.٣	٩	٣.٧	-	-	٢.٩٦	٠.١٩	١
٤	تنمية المشاركة الديمقراطية لأسر الضحايا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي	٢٣٢	٩٤.٧	١٢	٤.٩	١	٠.٤	٢.٩٤	٠.٢٥	٥
٥	يسهم سرعة ضبط المهاجر غير الشرعي في حمايته من المجهول	٢٣٦	٩٦.٣	٩	٣.٧	-	-	٢.٩٦	٠.١٩	١
٦	تنمية العلاقة بين أسر الضحايا والأجهزة الأمنية	٢٣٤	٩٥.٥	١١	٤.٥	-	-	٢.٩٦	٠.٢١	٢
٧	تساعد نتائج الدراسات والأبحاث من تصميم خدمات واقعية تلبي الاحتياجات	٢٣٤	٩٥.٥	١٠	٤.١	١	٠.٤	٢.٩٥	٠.٢٣	٤
المتغير ككل								٢.٩٥	٠.١٧	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول نشر أهمية وجود

العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ويسهم سرعة ضبط المهاجر غير الشرعي في حمايته من المجهول بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، وانحراف معياري (٠.١٩)، ثم جاء بالترتيب الثاني تنمية العلاقة بين أسر الضحايا والأجهزة الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، وانحراف معياري (٠.٢١)، وأخيراً تنمية المشاركة الديمقراطية لأسر الضحايا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، مما يعكس وعى المنظمات بأهمية تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية حيث أن تحقيق الاستقرار لتلك الأسر يؤدي بالضرورة إلى تحقيق أمن المجتمع، واتفق مع ذلك دراسة فيليب (2005)Philippe.

جدول (١٦) تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات						
		لا		إلى حد ما		نعم		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	يسهم سرعة التعامل مع أسر الضحايا في زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع	-	-	٢٨.٦	١٢	٧١.٤	٣٠	
٢	يسهم سرعة التعامل مع الضحايا في تحقيق الأمن الاجتماعي	-	-	٢٦.٢	١١	٧٣.٨	٣١	
٣	نشر أهمية وجود العلاقات الدبلوماسية بين الدول	-	-	٢٨.٦	١٢	٧١.٤	٣٠	
٤	تنمية المشاركة الديمقراطية لأسر الضحايا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي	-	-	٢٨.٦	١٢	٧١.٤	٣٠	
٥	يسهم سرعة ضبط المهاجر غير الشرعي في حمايته من المجهول	-	-	٣٥.٧	١٥	٦٤.٣	٢٧	
٦	تنمية العلاقة بين أسر الضحايا والأجهزة الأمنية	-	-	٤٠.٥	١٧	٥٩.٥	٢٥	
٧	تساعد نتائج الدراسات والأبحاث من تصميم خدمات واقعية تلبي الاحتياجات	-	-	٣٥.٧	١٥	٦٤.٣	٢٧	
مستوى مرتفع	٠.٣٥	٢.٦٨	المتغير ككل					

يوضح الجدول السابق أن: مستوى تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يسهم سرعة التعامل مع الضحايا في تحقيق الأمن الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، ثم جاء بالترتيب الثاني يسهم سرعة التعامل مع أسر الضحايا في زيادة الشعور بالانتماء

للمجتمع، نشر أهمية وجود العلاقات الدبلوماسية بين الدول، تنمية المشاركة الديمقراطية لأسر الضحايا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي بمتوسط حسابي (٢.٧١)، وأخيراً تنمية العلاقة بين أسر الضحايا والأجهزة الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٦)، مما يعكس اهتمام المسؤولين على تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي لهم .

(٣) توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

جدول (١٧) توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات						الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		نعم		إلى حد ما		لا				
		%	ك	%	ك	%	ك			
١	تساعد المنظمة الجهات الأمنية في وضع إستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٢٢	٩١	٢٢	٩	-	-	٣	٠.٢٩	٢.٩١
٢	تساعد المنظمة الكوادر الأمنية على القيام بالعمليات الفنية (جمع الأدلة - التفتيش- المعاينة)	٢٢٢	٩٠.٦	٢٣	٩.٤	-	-	٣	٠.٢٩	٢.٩١
٣	لدى المنظمة خط ساخن لتلقى بلاغات عن الهجرة غير الشرعية	٢٢٢	٩٠.٦	٢٣	٩.٤	-	-	٣	٠.٢٩	٢.٩١
٤	يوجد لدى المنظمة شبكه الكترونية لتلقى شكاوى المتضررين	٢٢٩	٩٣.٥	١٦	٦.٥	-	-	٢	٠.٢٥	٢.٩٤
٥	تعاون المنظمة مع ضباط الشرطة والمحققين والقضاة لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٢١	٩٠.٢	٢٤	٩.٨	-	-	٤	٠.٣	٢.٩
٦	تعاون المنظمة مع الجهات الأمنية لحصول الضحايا على حقوقهم القانونية	٢٣٤	٩٥.٥	١١	٤.٥	-	-	١	٠.٢١	٢.٩٦
متغير ككل								مستوى مرتفع	٠.٢	٢.٩٢

يوضح الجدول السابق أن: مستوى توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تعاون المنظمة مع الجهات الأمنية لحصول الضحايا على حقوقهم القانونية بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد لدى المنظمة شبكه الكترونية لتلقى شكاوى المتضررين بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، وأخيراً تعاون المنظمة مع ضباط الشرطة والمحققين والقضاة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩)، مما قد يعكس

اهتمام المنظمات بتوفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية وذلك لتحقيق الأمن الاجتماعي لتلك الأسر.

جدول (١٨) توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات						
		نعم		إلى حد ما		لا		
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	تساعد المنظمة الجهات الأمنية في وضع استراتيجيه لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٣٠	٧١.٤	١٢	٢٨.٦	-	-	
٢	تساعد المنظمة الكوادر الأمنية على القيام بالعمليات الفنية (جمع الأدلة - التفتيش - المعاينة)	٢٨	٦٦.٧	١٤	٣٣.٣	-	-	
٣	لدى المنظمة خط ساخن لتلقى بلاغات عن الهجرة غير الشرعية	٢٧	٦٤.٣	١٥	٣٥.٧	-	-	
٤	يوجد لدى المنظمة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى المتضررين	٣١	٧٣.٨	١١	٢٦.٢	-	-	
٥	تعاون المنظمة مع ضباط الشرطة والمحققين والقضاة لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٣٧	٨٨.١	٥	١١.٩	-	-	
٦	تعاون المنظمة مع الجهات الأمنية لحصول الضحايا على حقوقهم القانونية	٢٨	٦٦.٧	١٤	٣٣.٣	-	-	
مستوى مرتفع	٠.٢٧	٢.٧٢	المتغير ككل					

يوضح الجدول السابق أن: مستوى توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تعاون المنظمة مع ضباط الشرطة والمحققين والقضاة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد لدى المنظمة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى المتضررين بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وأخيراً لدى المنظمة خط ساخن لتلقى بلاغات عن الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٤)، مما قد يعكس حرص المنظمات على توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر الضحايا حتى يسهل التواصل مع المنظمات والجهات الأمنية، وسرعة حصول الضحايا وأسرهم على حقوقهم، وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي لهم.

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

جدول (١٩) الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	العبارات	الاستجابات					
		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	قلة عدد منظمات مكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٢٠	٨٩.٨	٢٥	١٠.٢	-	-
٢	عدم وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية	٢١٥	٨٧.٨	٣٠	١٢.٢	-	-
٣	الافتقار لوجود قاعدة بيانات لأحصر بلاغات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢١٢	٨٦.٩	٣٢	١٣.١	-	-
٤	ضعف إقبال الأفراد للاستفادة من خدمات المنظمة	٢١٥	٨٧.٨	٢٩	١١.٨	١	٠.٤
٥	غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية	١٥٨	٦٤.٥	٨٦	٣٥.١	١	٠.٤
٦	قلة عدد الخبراء والفنيين في المجال الجنائي المرتبط بمكافحة الهجرة غير الشرعية	١٦١	٦٥.٧	٨٤	٣٤.٣	-	-
٧	الافتقار لوجود خط ساخن لتلقى بلاغات الأفراد والمؤسسات	٢٠٦	٨٤.١	٣٩	١٥.٩	-	-
٨	غياب التعاون الدولي والإقليمي فيما يختص بالضبط والتحقيق مع الجناة	١٦٧	٦٨.٢	٧٨	٣١.٨	-	-
٩	الافتقار لوجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين لدعم وتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية	١٦٥	٦٧.٣	٨٠	٣٢.٧	-	-
	المتغير ككل					٢.٧٨	٠.٣١
	مستوى مرتفع						

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول قلة عدد منظمات مكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩)، ثم جاء بالترتيب الثاني عدم وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٨٨)، وأخيراً غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٤)، مما

قد يعكس وجود صعوبات تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي للأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمستوى مرتفع، الأمر الذي يتطلب مواجهة تلك الصعوبات حتى يمكن من تعظيم دور القطاع الأهلي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي للأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية.

جدول (٢٠) الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات						الترتيب	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي
		لا		إلى حد ما		نعم				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	قلة عدد منظمات مكافحة الهجرة غير الشرعية	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	٢.٧٤	٠.٤٥	
٢	عدم وجود لجان متخصصة لتلقي شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	٢.٧٤	٠.٤٥	
٣	الافتقار لوجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	٢.٧٤	٠.٤٥	
٤	ضعف إقبال الأفراد للاستفادة من خدمات المنظمة	١٥	٣٥.٧	١٥	٣٥.٧	١٥	٣٥.٧	٢.٦	٠.٥٤	
٥	غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	١١	٢٦.٢	٢.٧٤	٠.٤٥	
٦	قلة عدد الخبراء والفنيين في المجال الجنائي المرتبط بمكافحة الهجرة غير الشرعية	١٥	٣٥.٧	١٥	٣٥.٧	١٥	٣٥.٧	٢.٦٤	٠.٤٨	
٧	الافتقار لوجود خط ساخن لتلقي بلاغات الأفراد والمؤسسات	١٨	٤٢.٩	١٨	٤٢.٩	١٨	٤٢.٩	٢.٥٧	٠.٥	
٨	غياب التعاون الدولي والإقليمي فيما يختص بالضبط والتحقيق مع الجناة	١٣	٣١	١٣	٣١	١٣	٣١	٢.٥٥	٠.٦٣	
٩	الافتقار لوجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين لدعم وتأهيل ضحايا الهجرة غير الشرعية	١٤	٣٣.٣	١٤	٣٣.٣	١٤	٣٣.٣	٢.٥٧	٠.٥٩	
المتغير ككل								٢.٦٥	٠.٣١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى الصعوبات التي تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول قلة عدد منظمات مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعدم

وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية، والافتقار لوجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وغياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، ثم جاء بالترتيب الثاني قلة عدد الخبراء والفنيين في المجال الجنائي المرتبط بمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٤)، وأخيراً غياب التعاون الدولي والإقليمي فيما يختص بالضبط والتحقيق مع الجناة بمتوسط حسابي (٢.٥٥)، نستخلص مما سبق وجود صعوبات تواجه جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمستوى مرتفع وبالتالي فإن تلك الصعوبات ستؤثر بالضرورة على كيفية مكافحة الهجرة غير شرعية باعتبارها ظاهرة هامة تؤرق أمن المجتمع بأكمله.

**المحور الخامس: مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:**

**جدول (٢١) مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)**

م	العبارات	الاستجابات					
		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	دعم أدوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٢٩	٩٣.٥	١٦	٦.٥	-	-
٢	فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية	٢٣٠	٩٣.٩	١٥	٦.١	-	-
٣	الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين المدربين للعمل في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية	٢١٩	٨٩.٤	٢٦	١٠.٦	-	-
٤	تطوير سبل التعاون الدولي فيما يخص تبادل الخبرات الفنية للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية	٢١٥	٨٧.٨	٢٩	١١.٨	١	٠.٤
٥	إتاحة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى الأفراد والمؤسسات	٢٢٥	٩١.٨	١٩	٧.٨	١	٠.٤
٦	الاستفادة من الخبرات التدريبية لتنمية قدرات الكوادر الأمنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٢٢	٩٠.٦	٢٢	٩	١	٠.٤
٧	ضرورة وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية	٢٢٣	٩١	٢٢	٩	-	-
٨	ضرورة وجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢٢٥	٩١.٨	٢٠	٨.٢	-	-
٩	تدريب القيادات الأمنية على المهارات الاجتماعية التي اللازمة للتعاون مع المواطنين	٢٢٢	٩٠.٦	٢٣	٩.٤	-	-
	المتغير ككل					٢.٩١	٠.٢
	مستوى مرتفع						

يوضح الجدول السابق أن: مستوى مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٩٤)، ثم جاء بالترتيب الثاني دعم أدوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٣)، وأخيراً تطوير سبل التعاون الدولي فيما يخص تبادل الخبرات الفنية للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٨٧)، ويتضح من الجدول السابق أهمية تلك المقترحات لمنظمات القطاع الأهلي العاملة بمجال الهجرة، حيث أن تلك المقترحات من شأنها أن ترتقى بمستوى فعالية تلك المنظمات ومكافحة الهجرة غير الشرعية .

جدول (٢٢) مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

م	العبارات	الاستجابات								
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	دعم أدوار منظمات المجتمع المدني لمكافحة الهجرة غير الشرعية	٣٤	٨١	٨	١٩	-	-	٢.٨١	٠.٤	٣
٢	فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية	٣٦	٨٥.٧	٦	١٤.٣	-	-	٢.٨٦	٠.٣٥	١
٣	الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين المدربين للعمل في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية	٣١	٧٣.٨	١١	٢٦.٢	-	-	٢.٧٤	٠.٤٥	٦
٤	تطوير سبل التعاون الدولي فيما يخص تبادل الخبرات الفنية للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية	٢٦	٦١.٩	١٦	٣٨.١	-	-	٢.٦٢	٠.٤٩	٨
٥	إتاحة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى الأفراد والمؤسسات	٢٤	٥٧.١	١٨	٤٢.٩	-	-	٢.٥٧	٠.٥	٩
٦	الاستفادة من الخبرات التدريبية لتنمية قدرات الكوادر الأمنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية	٢٧	٦٤.٣	١٥	٣٥.٧	-	-	٢.٦٤	٠.٤٨	٧
٧	ضرورة وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية	٣٥	٨٣.٣	٧	١٦.٧	-	-	٢.٨٣	٠.٣٨	٢
٨	ضرورة وجود قاعدة بيانات لحصر بلاغات أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٣٣	٧٨.٦	٩	٢١.٤	-	-	٢.٧٩	٠.٤٢	٤
٩	تدريب القيادات الأمنية على المهارات الاجتماعية التي اللازمة للتعاون مع المواطنين	٣٤	٨١	٧	١٦.٧	١	٢.٤	٢.٧٩	٠.٤٧	٥
	المتغير ككل							٢.٧٤	٠.٢٦	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن: مستوى مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الاجتماعية لنشر الثقافة الأمنية بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني ضرورة وجود لجان متخصصة لتلقى شكاوى المتضررين من الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٨٣)، وأخيراً إتاحة شبكة الكترونية لتلقى شكاوى الأفراد والمؤسسات بمتوسط حسابي (٢.٥٧)، ويتضح من الجدول السابق أن مقترحات تفعيل جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون جاء مرتفع، وهذا يؤكد أهمية أخذ المنظمات العاملة بمجال الهجرة بتلك المقترحات ووضعها في عين الاعتبار، حتى يمكن تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية .

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(١-٦) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً ":

جدول (٢٣) مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل

م	الأبعاد	أرباب الأسر (ن=٢٤٥)			المسؤولين (ن=٢٤)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢.٩٣	٠.١٨	١	٢.٧٤	٠.٢٩
٢	الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات	٢.٩٣	٠.١٨	١	٢.٧٣	٠.٢٦
٣	الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢.٩٢	٠.٢٢	٣	٢.٧٦	٠.٢٥
٤	الجهود التنسيقية بين المنظمات	٢.٩٣	٠.٢١	٢	٢.٦٦	٠.٤٣
	الجهود ككل	٢.٩٢	٠.١٧	مستوى مرتفع	٢.٧٢	٠.٢٧

يوضح الجدول السابق أن: -مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، والجهود

الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات بمتوسط حسابي (٢.٩٣) وبانحراف معياري (٠.١٨)، ثم جاء بالترتيب الثاني الجهود التنسيقية بين المنظمات بمتوسط حسابي (٢.٩٣) وبانحراف معياري (٠.٢١)، وأخيراً الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، -وكذلك مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٧٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وأخيراً الجهود التنسيقية بين المنظمات بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤدها " من المتوقع أن يكون مستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً".

(٢-٦) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً":

جدول (٢٤) مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل

م	الأبعاد	أرباب الأسر (ن=٢٤٥)			المسؤولين (ن=٤٢)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢.٩	٠.٢٢	٣	٢.٦٩	٠.٢٩
٢	تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢.٩٥	٠.١٧	١	٢.٦٨	٠.٣٥
٣	توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٢.٩٢	٠.٢	٢	٢.٧٢	٠.٢٧
	أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي ككل	٢.٩٢	٠.١٦	مستوى مرتفع	٢.٦٩	٠.٢٣

يوضح الجدول السابق أن: مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل كما يحددها أرباب الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٩٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٥)، ثم جاء بالترتيب الثاني توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير

الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، وأخيراً توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٩)، وكذلك مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٦٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٧٢)، ثم جاء بالترتيب الثاني توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٩)، وأخيراً تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٦٨)، مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية مرتفعاً ".

(٣-٦) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية":

جدول (٢٥) العلاقة بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

م	الجهود	الابعاد	توفير التوعية والثقافة الأمنية	تحقيق الاستقرار الاجتماعي	توفير الرقابة والإجراءات الأمنية	أبعاد الأمن الاجتماعي ككل
١	رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٠.٧٧٤	٠.٤٦٤	٠.٦١٢	٠.٧٦٥	
٢	الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات	٠.٦٤٤	٠.٤٧٥	٠.٥٧٦	٠.٦٩٤	
٣	الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٠.٦٠٣	٠.٥٣٠	٠.٥٣٨	٠.٦٨٠	
٤	الجهود التنسيقية بين المنظمات	٠.٦١٤	٠.٦٩١	٠.٥٦٥	٠.٧٥٢	
	الجهود ككل	٠.٧٧٥	٠.٦٤٦	٠.٦٧٦	٠.٨٥٥	

\* معنوي عند (٠.٠٥)

\*\* معنوي عند (٠.٠١)

يوضح الجدول السابق أن: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر. وأن أكثر جهود القطاع الأهلي ارتباطاً بتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية هي بالترتيب: رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ثم الجهود التنسيقية بين المنظمات، يليها الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات، وأخيراً الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية. وقد يرجع ذلك إلى وجود ارتباط طردي بين هذه المتغيرات وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه،

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية جدول (٢٦) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر (ن=٢٤٥)

معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R		اختبار (ف) F-Test		اختبار (ت) T-Test		معامل الانحدار B	المتغير المستقل
	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة		
٠.٧٣٢	٠.٠٠٠	٠.٨٥٥	٠.٠٠٠	٦٦٢.٠٧٠	٠.٠٠٠	٢٥.٧٣١	٠.٨٣٧	جهود القطاع الأهلي ككل

يوضح الجدول السابق أن: -بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل " جهود القطاع الأهلي ككل " ككل والمتغير التابع " أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل " كما يحددها أرباب الأسر (٠.٨٥٥)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، وتدل على وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، - وتشير نتيجة اختبار (ف) (F=662.070, Sig=0.000) إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٧٣٢)، أي أن جهود القطاع الأهلي ككل تفسر (٧٣.٢%) من التغيرات في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها أرباب الأسر، - وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (٠.٨٣٧)، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة اختبار ت (T=25.731, Sig=0.000) إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيراً معنوياً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية".

جدول (٢٧) العلاقة بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٢٤)

م	الجهود	الأبعاد	توفير التوعية والثقافة الأمنية	تحقيق الاستقرار الاجتماعي	توفير الرقابة والإجراءات الأمنية	أبعاد الأمن الاجتماعي ككل
١	رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٠.٤٢٧	**	٠.٣٦٨	*	٠.٤٥٣
٢	الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات	٠.٦٤٤	**	٠.٥٧٦	**	٠.٧٢٦
٣	الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	٠.٤٤١	**	٠.٧٣٣	**	٠.٧٠٢
٤	الجهود التنسيقية بين المنظمات	٠.٣٠٥	*	٠.٤٦٤	**	٠.٤٥٢
	الجهود ككل	٠.٤٩٠	**	٠.٥٨٦	**	٠.٦٣٣

\* معنوي عند (٠.٠٥)

\*\* معنوي عند (٠.٠١)

يوضح الجدول السابق أن: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون. وأن أكثر جهود القطاع الأهلي ارتباطاً بتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية هي بالترتيب: الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات، ثم الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، يليها رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، وأخيراً الجهود التنسيقية بين المنظمات. وقد يرجع ذلك إلى وجود ارتباط طردي بين هذه المتغيرات وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه. مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية".

جدول (٢٨) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون (ن=٤٢)

معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R		اختبار (ف) F-Test		اختبار (ت) T-Test		معامل الانحدار B	المتغير المستقل
	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة		
٠.٤٠١	٠.٠٠٠	٠.٦٣٣	٠.٠٠٠	٢٦.٧٦٩	٠.٠٠٠	٥.١٧٤	٠.٥٢٢	جهود القطاع الأهلي ككل

يوضح الجدول السابق أن: بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل " جهود القطاع الأهلي ككل " والمتغير التابع " أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل " كما يحددها المسؤولون (٠.٦٣٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، وتدل على وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، وتشير نتيجة اختبار (ف) ( $F=26.769$ ,  $Sig=0.000$ ) إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٠١)، أي أن جهود القطاع الأهلي ككل تفسر (٤٠.١%) من التغيرات في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يحددها المسؤولون، -وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (٠.٥٢٢)، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة اختبار (ت) ( $T=5.174$ ,  $Sig=0.000$ ) إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيراً معنوياً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، - مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جهود القطاع الأهلي وتحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية".

(٤-٦) اختبار الفرض الرابع للدراسة: "توجد فروق جوهرية دالة إحصائية بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية":

جدول (٢٩) الفروق المعنوية بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية (ن=٢٨٧)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٣	٠.١٨	٢٨٥	٥.٦٢٨	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٧٤	٠.٢٩			
٢	الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٣	٠.١٨	٢٨٥	٦.٠١٢	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٧٣	٠.٢٦			
٣	الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٢	٠.٢٢	٢٨٥	٤.٢٨٣	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٧٦	٠.٢٥			
٤	الجهود التنسيقية بين المنظمات	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٣	٠.٢١	٢٨٥	٦.٢٢٩	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٦٦	٠.٤٣			
	الجهود ككل	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٢	٠.١٧	٢٨٥	٦.٥٠٢	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٧٢	٠.٢٧			

\*\* معنوي عند (٠.٠٥)

\*\* معنوي عند (٠.٠١)

يوضح الجدول السابق أن: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى رفع مستوى الخدمات المقدمة لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ومستوى الجهود الفنية لتدريب أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية بالمنظمات، ومستوى الجهود القانونية للدفاع عن أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ومستوى الجهود التنسيقية بين المنظمات، ومستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل لصالح استجابات أرباب الأسر. مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ".

(٥-٦) اختبار الفرض الخامس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ":

جدول (٣٠) الفروق المعنوية بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية (ن=٢٨٧)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد(ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩	٠.٢٢	٢٨٥	٥.٤٩١	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٦٩	٠.٢٩			
٢	تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٥	٠.١٧	٢٨٥	٧.٩٥٧	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٦٨	٠.٣٥			
٣	توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية للمتضررين من الهجرة غير الشرعية	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٢	٠.٢	٢٨٥	٥.٧٤٠	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٧٢	٠.٢٧			
	أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي ككل	أرباب الأسر	٢٤٥	٢.٩٢	٠.١٦	٢٨٥	٧.٩٢٩	**
		مسؤولين	٤٢	٢.٦٩	٠.٢٣			

\* معنوي عند (٠.٠٥)

\*\* معنوي عند (٠.٠١)

يوضح الجدول السابق أن: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى توفير التوعية والثقافة الأمنية لحماية أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ومستوى تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، ومستوى توفير نظم الرقابة والإجراءات الأمنية للمتضررين من الهجرة غير الشرعية، ومستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ككل لصالح استجابات أرباب الأسر. مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات أرباب الأسر والمسؤولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أبعاد تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ".

سابعاً: آليات تخطيطية لتنفيذ جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية:

من خلال استعراض التراث النظري والجانب التطبيقي للدراسة بالإضافة إلى نتائج الدراسة الحالية يمكن تحديد أهم الآليات التخطيطية لزيادة جهود القطاع الأهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية كما يلي:

١- قيام المنظمات بعمل قاعدة بيانات واسعة تضم القيادات المجتمعية، والمهتمين بالقضية، والخبراء لسهولة الاتصال بهم لإقامة وتنفيذ الندوات والمؤتمرات وورش

- ١- العمل، التي يمكن من خلالها شرح قضية الهجرة الغير شرعية وما تشكله من خطر على أسرة المهاجر والمجتمع بأكمله.
- ٢- تفعيل لجان حقوق الانسان التابعة لتلك المنظمات وتأهيل العاملين بها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل.
- ٣- تمكين المنظمة من إبرام تعاقدات مع القطاعات الاعلامية وبخاصة قطاع الإعلام الأمني، لكسب ثقة الناس لسرعة التعامل مع قضاياهم، وتشجيعهم على تقديم البلاغات في حالة وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة لسماسة الهجرة غير الشرعية.
- ٤- وضع برامج الثقافة والوعي الأمني ضمن المواد التدريبية التي تنفذها المنظمة، وتقديم الأدلة الارشادية للترويج بأهم الخدمات التي تقدمها المنظمة.
- ٥- تقديم الاستشارات القانونية للمتضررين أو الضحايا.
- ٦- إجراء المنظمات بروتوكولات تعاون مع المعاهد والمؤسسات الأمنية المحلية والعالمية نظراً لخطورة القضية.
- ٧- تبنى المنظمات قضايا العملاء أمام الجهات الأمنية والقضائية لضمان حصولهم على حقوقهم.
- ٨- تمكين المنظمة من المشاركة في المشروعات البحثية مع المنظمات الأخرى، وعمل لجان للبحث والدراسة في حالة عدم امتلاك المنظمات لها.

## مراجع البحث

### أولاً: المراجع العربية:

- عثمان، عبد الفتاح وآخرون ٢٠٠٣: مقدمة في الخدمة الاجتماعية( القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)ص(٢٩٦).
- السرياني، عبد الله سعود ٢٠١٠: العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم) ورقة علمية مقدمه في الندوة العالمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الفترة من ٢٤-٢٦/٢/٣١هـ الموافق ٨-١٠/٢/٢٠١٠)ص(٣).
- يونس، سامر ٢٠١٣: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة( بيروت، دار الثقافة للنشر)ص(١٥).
- حافظ، نجوى، وآخرون ٢٠١٠: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية( القاهرة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية) ص ٥٩.
- صابر، كرم وآخرون ٢٠٠٨: الموت هو الأمل الوحيد للحياة( القاهرة، نور الإسلام)ص(٣٠).
- الجريدة الرسمية: قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، مادة (٥)، ال عدد ٤٤ مكرر(أ) في ٧ نوفمبر سنة ٢٠١٦: "قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦.
- جريدة الوطن: أجنحة مؤتمر النواب العموم من اوربا وأفريقيا، بشرم الشيخ، ١٩-٩-٢٠١٨.
- الدياسطي، رفيق ٢٠١٦: "هجرة المصريين غير الشرعية إلى الدول الأوروبية"( بحث منشور بمجلة كلية الآداب لجغرافية السكان، جامعة حلوان، كلية الآداب)ص(٢٥).

- سالم، ربيع عبد التواب دسوقي سيد ٢٠١١: جهود الجمعيات الأهلية في التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).
- أولاد الأرض لحقوق الإنسان: نحو فهم أعمق لمشكلة الهجرة غير الشرعية، نشرة دورية، العدد ٢٠٠٥، ص(٥).
- عبد اللطيف، رشاد أحمد ١٩٩٨: الخدمة الاجتماعية البينية، القاهرة المهندس للطباعة، ص(١٣).
- عبدالفتاح، محمد ٢٠٠٦: الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ص(٢١).
- زهران، حامد عبدالسلام ١٩٧٢: قاموس على النفس (إنجليزي عربي)، (القاهرة، دار الشعب للطباعة)، ص(١٦٧).
- بدوي، أحمد زكي ١٩٨٢: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت، مكتبة لبنان)، ص(٣٩٧).
- القزويني، محسن باقر ٢٠٠٩: مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه (كربلاء، دار أهل البيت)، ص(٨).
- محمد، محمد توفيق ٢٠٠٧: أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية (فلسطين، دار النجاح)، ص(١٥).
- قانون الهجرة ورعاية المصيرين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣
- عيد، محمد فتحي ٢٠١٠: التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية (السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص(٥٠).
- محمد، محمد عبدالفتاح ٢٠١١: الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع نماذج ونظريات، مهارات مهنية (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، ص(٣٩).
- عبداللطيف، رشاد أحمد ٢٠٠٧: تنظيم المجتمع وقضايا التعمول (الاسكندرية، دار الوفاء لنيليا للطباعة والنشر)، ص(٢٨٤).
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Reidar, Ommundsen 2007: Developing Attitudes Statements Toward Illegal Immigration, Journal of Psychological Reports.,
- Solomon, Hussein 2002: Sources of in security in southern Africa the case IIIegad migration into south Africa , university of jutjern Africa,
- Jack, William 2000: Public Policy Toward Non Governmental Organizations In Developing Countries, Washington, World Bank, p3
- The Humman Dvelopment Ropert, 2000, New Yourk, oxford, The UNDP, P(13).
- Dkim, Rossmo. 2008: Geojraphic Patterns and Profiling of Illegal Crossings of the Southern U.S. Border, Security Journal.,
- Farques, Philippe 2005: How Many Mirgranta from and to Mediterranean Countries of the Middle East and North, University Insitule Euromediter.